حين يختتم العمل الرسمي تبقى شهادة الطريق الذي لم يكن سهلاً

إسراء صالح داؤد

25 كانون الثاني 2026

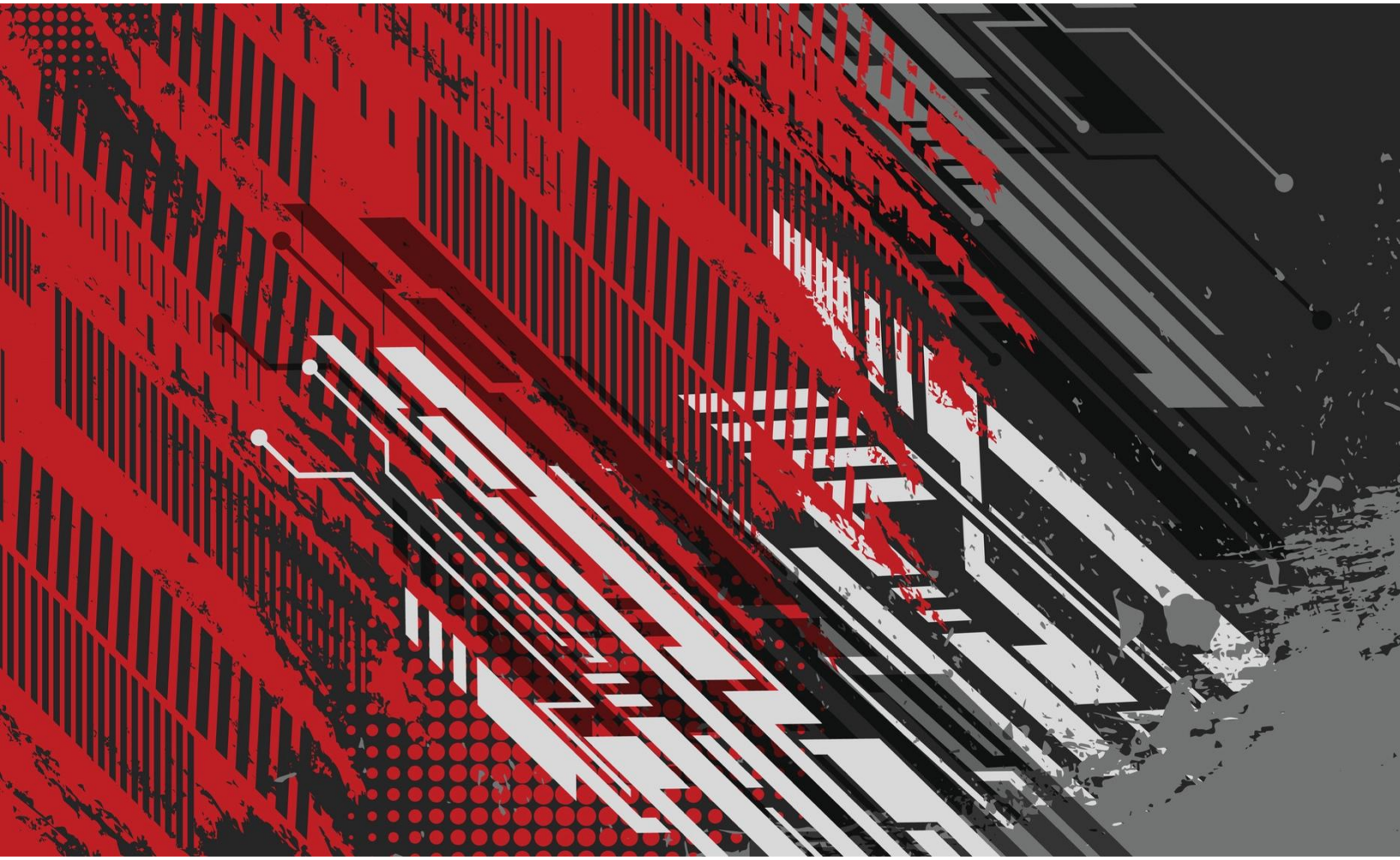

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

حين يختتم العمل الرسمي تبقى شهادة الطريق الذي لم يكن سهلاً:

كنتُ مترددةً في أن أكتب شهادة ختام مسيرتي في الوظيفة العامة، فالنهايات ليست سهلة، ولا الكلمات تطيع من يريد أن يلخّص عمرا "كاملا" ببضع سطور. ولم تكن المسيرة بين شركة التأمين الوطنية وديوان التأمين مجرد مناصب واضابير وأوامر يومية أو تلقي تهديدات. كانت ممشىً طويلا عبر ظلال مؤسسات أرهقتها الأزمات ومساحاتٍ ضيقة حاولتُ أن أوسّعها ليدخلها الضوء كانت معارك صامتة لا يراها أحد وإنجازات غير معلنة وجهدًا يذوب قبل أن يلتقطه أحد بعدسة الاعتراف.

في كل صباحٍ، كنتُ أعبر عتبة مكتبي وأنا أحمل في داخلي إحساسًا واحدًا يسبقني إلى المكان:

أن المسؤولية ليست لقباً، بل امتحانا يوميا، امتحانا للنزاهة حين يسهل التنازل، والثبات حين تضغط الظروف، والمهنية حين تتكاثر الأصوات التي تريد أن تسكتك لا أن تسمعك.

لم تُنصفني كل الظروف، ولم تُفتح أمامي كل الأبواب، لأن القيم التي حملتها لم تكن قابلة للمساومة. أعترف... كانت هناك لحظات عصيبة صعبة ولحظات ظُلم فيها الجهد بقسوة ولحظاتٍ شعرتُ فيها أن الطريق أطول مما أحتمل، لكنها ذات اللحظات التي صنعت قوتي وعلّمتني أن القيادة لا تكون حقيقية إلا حين يتخلى عنها الآخرون، وتبقى أنت وحدك في قلب المعادلة.

اليوم، وأنا أصل إلى محطة التقاعد لا أرى هذه اللحظة نهاية مسار، بل وقفة تأمل صادقة، وواجبا مهنيًاوأخلاقيًا لإضاءة جوانب من رحلة امتدت لسنوات طويلة قضيتُها في خدمة قطاع التأمين العراقي. وأنا أصل اليوم إلى لحظة تتقاطع فيها مشاعر الحنين والاعتزاز بما تحقق مع يقينٍ راسخ بأن الطريق ما زال طويلا أمام قطاع التأمين ليبلغ ما يستحقه من قوة وفاعلية.

لقد قدتُ خلال مسيرتي – سواء كرئيس لديوان التأمين أو كمدير عام لشركة التأمين الوطنية او مدير فرع نينوى لذات الشركة – مراحل صعبة فرضتها الأزمات والضغوط والتحديات التي مر بها البلد وقطاع التأمين على حد السواء.

ولـم تكـن الرحلـة سـهلة، ولـم يكـن الطريـق ممهـدًا، لكـن الإيمـان بقدسـية الواجـب والمسـؤولية العامة كان دائمًا دافعي الأول للاستمرار.

عملـتُ خلالهـا فـي أصـعب المراحـل التـي مـر بهـا قطـاع التـأمين فـي العـراق، ولـم يكـن الحـديث عـن هـذه التجربـة خيـارًا، بـل مسـؤولية تجـاه الحقيقـة، وتجـاه المهنـة، وتجـاه كـل مـن سـيكمل الطريـق مـن بعـدي. أقـدّم شـهادة صـادقة، هادئـة فـي لغتهـا، عميقـة فـي معناهـا، تُنصـف مـا واجهتـه وأوجهـه مـن تحـديات، ومـا مـرّ بـه قطـاع التـأمين مـن إهمـال وتهمـيش رغم دوره الحيوي في بناء اقتصاد الدولة.

نعـم، لـم أحـظَ فـي مسـيرتي بفـرص ممهّـدة أو مناصـب جـاهزة تنتظـر شـاغلها، كمـا هـو الحـال فـي أيامنـا الحاليـة، ولـم يكـن طمـوحي يومًـا أن أتربـع علـى منصـب، أو تُقـدَّم لـي المناصـب علـى طبـقٍ مـن معرفـة مسـبقة أو اسـتعداد كامـل. كانـت خطـوات قليلـة الوضـوح، كثيـرة التحـدي، وأحيانًـا مفاجئـة، تُسـند إلـيّ مسـؤوليات ثقيلـة وضـخمة قبـل أن تتـوافر لـي المعرفـة النظريـة الكاملـة. ومـع ذلـك، لـم أتـردد يومًـا، لأننـي كنـت أدرك أن القيـادة تُختبـر فـي الميـدان، لا فـي قاعـات التـدريب أو الصـوت العـالي، أو تبنـى علـى سـرقة الجهـود، وأن القـدرة علـى اتخـاذ القـرار تحـت الضـغط هـي مـا يصـنع الفـارق بـين مـن يشـغل المنصـب ومـن يخدمـه، ووجـدتُ نفسـي أتحمّـل مهامًـا تحتـاج إلـى خبـرة سـنوات، بينمـا كنـت أتعلـم وأبنـي الخبرة أثناء التنفيذ.

سـعيتُ بكـل مـا أملـك مـن صـبرٍ ومهنيـةٍ ومعرفـةٍ أن أحـافظ علـى بوصـلة العمـل، وأن أضـع مصـلحة قطـاع التـأمين فـوق أي اعتبـار، وأن أحمـي مـا يمكـن حمايتـه مـن اسـتقرار السـوق وحقوق المؤمن لهم، وإذا كان بالإمكان وصف التجربة بعبارة واحدة، فهي:

الاختبـار الحقيقـي لـلإرادة والقيـادة؛ حيـث لا يُقـاس النجـاح بالجاهزيـة المسـبقة، بـل بالقدرة على مواجهة الظروف وتحويلها إلى إنجازات حقيقية.

- **رحلة تبدأ من نينوى... البداية لم تكن سهلة، بل امتحانًا قبل أن تكون وظيفة.**

منـذ أن تسـلّمتُ إدارة فـرع نينـوى لشـركة التـأمين الوطنيـة، كـان قـدري أن أبـدأ مـن أصـعب نقطـة يمكـن أن يبـدأ منهـا مسـؤول، فـي ظـرفٍ كانـت مدينـة الموصـل تقـف علـى حافـة الخطر، وكانت المخاوف تتزايد قبل سقوطها بيد عصابات داعش الإرهابية.

وفي اللحظة التي سقطت فيها الموصل، سقط معها كل شيء؛ من الأمان والاستقرار والبنية المؤسسية، وحتى أبسط مقومات العمل. وبقي موظفو فرع نينوى ثلاثة أعوام كاملة يعيشون تحت ضغطٍ لا يعلمه إلا الله، وثقل معاناة لا يمكن وصفها إلا بأنها اختبار إنساني قبل أن تكون اختبارًا مهنيًا للقدرة البشرية، بين تهديدٍ وجودي، وانعدام إمكانات، وغياب رؤية واضحة للمستقبل.

كركوك... حيث يغدو الطريق شاهدًا صامتًا على الموت

كان عليّ أن أؤمن رواتب الموظفين وعوائلهم، أولئك الذين لم يتمكنوا من الفرار أو منعتهم الظروف من المغادرة، تحت قبضة داعش التي لا ترحم، والتي تصفّي كل من يُشتبه في تواصله مع بغداد.

كل رحلة إلى كركوك كانت كخطوةٍ على حافة الموت المحتوم. كنتُ أودّع أسرتي قبل المغادرة، كأنه الوداع الأخير، وأعلم أن الطريق أمامي محفوفٌ بالخطر، وأن كل منعطف قد يكون الأخير. في كل لحظة كان الخوف يرافقني، لكن المسؤولية كانت تحتم أن أصمد، ولم أضعف، لأن حياة الموظفين وكرامتهم كانت فوق كل رعب. واستمرت الرحلات قرابة السنتين.

كان الطريق مرعبًا، لكنه صنع فيّ قوةً لم يعرفها إلا من سار على حافة الموت. كل وصول كان نصرًا صغيرًا على الموت والظروف القاسية، وكل رحلة كانت شهادةً حيّة على قدرة الإنسان على التضحية وإرادة الصمود، رغم كل ما يحيط به من ألمٍ وظلم. ورغم الرعب والتهديد، كان القرار لا يحتمل التأجيل: الحفاظ على حياة الموظفين وكرامتهم وحقهم في أبسط حقوقهم الإنسانية.

كل خطوة كانت اختبارًا لي، وكل وصول كان نصرًا صغيرًا على الخوف والظروف القاسية التي حاولت أن تثبطنا. في تلك اللحظات، تعلمتُ أن الشجاعة ليست غياب الخوف، بل مواجهة الخطر رغم الارتجاف داخليًا، وأن المسؤولية الحقيقية تُقاس بما نبذله للحفاظ على الآخرين، حتى لو كان الثمن حياتنا.

لا أنسى ذلك الموقف النبيل للمدير العام آنذاك، المرحوم صادق الخفاجي، ولا الدعم الصادق من السيدة هيفاء عيسى شمعون مدير القسم المالي في الإدارة العامة، ولا الوقفة المهنية الكريمة لموظفي فرع كركوك بإدارتها وموظفيها. كان دعمهم أكثر من إجراء إداري؛ كان موقفًا إنسانيًا ومسؤوليةً تُجسّد معنى العمل المؤسسي الحقيقي.

لهم جميعًا أقدّم خالص الاحترام وعميق الشكر، تقديرًا لما بذلوه من تعاون ومساندة تركت أثرًا طيبًا لا يُنسى.

وبعد التحرير، وجدنا أنفسنا أمام مدينةٍ مدمّرة حرفيًا، وبنى تحتية متهالكة، وفرع شركةٍ لم يتبقَّ منه إلا الاسم. لم يكن هناك مقرّ، ولا تجهيزات، ولا ملفات، ولا ارشيف، ولا شبكة اتصال. كان علينا أن نبدأ، وكان القرار واضحًا:

"نبدأ من الصفر"

ومن وسط ركام الحرب، عملنا على استحداث مقرٍّ بديلٍ عن أيقونة الموصل المعمارية "بناية التأمين"، التي تُعدّ من أهم معالم مدينة الموصل العمرانية، ويشغل فرع نينوى جزءًا منها. لأن فكرة "عودة العمل" لم تكن خيارًا بقدر ما كانت واجبًا وطنيًا لا يحتمل التأجيل. أعدنا بناء الهيكل الوظيفي، وأطلقنا عمل الفرع من نقطة العدم تقريبًا.

لم يكن الأمر مجرد إعادة فتح أبواب مؤسسة أو دائرة حكومية، بل كان نوعًا من الإصرار على الحياة، وعلى أن التأمين يجب أن يكون جزءًا من عملية النهوض، لا شاهدًا على الخراب. فكانت هذه التجربة أول درسٍ عميقٍ لي:

"أن القيادة ليست ما تفعله حين تتوفر الظروف... بل ما تصنعه حين تنعدم"

- **ثم بغداد... على رأس الشركة، حيث اجتمعت الأزمات الأربع في وقتٍ واحد**

ومن نينوى إلى بغداد، انتقلتُ إلى مقرّ شركة التأمين الوطنية. حملتني المسؤولية إلى مسك الإدارة العامة للشركة في بغداد، إلى قلب شركة عتيدة تواجه أصعب مرحلة منذ تأسيسها. وفي هذه المحطة تحديدًا بلغ التعقيد ذروته، وأصبح أكبر من أي اعتبارات جانبية.

كانت البلاد تعيش أحداث تشرين وتداعياتها، وكانت الأزمة الاقتصادية تشتدّ، ثم جاءت جائحة كورونا لتضيف صفحة جديدة من التعقيد: خوف صحي، واضطراب اجتماعي، وتحديات تشغيلية لم يعرفها التاريخ الحديث.

واصلتُ العمل وسط أربع أزمات متزامنة وفي آنٍ واحد:
احتجاجات ومظاهرات تشرين وتداعياتها، التي هزّت البلاد بصورة غير مسبوقة، وخلقت بيئة مضطربة وقلقة أثّرت على الوضع العام، وكان تأثيرها واضحًا على عمل ونشاط الشركة، من حيث تغيير مقرّ الشركة وأقسامها وفروعها، ومباشرتها لأعمالها في مقرات بديلة مبعثرة في العاصمة بغداد.
أزمة اقتصادية وانكماش في الإيرادات، وتباطؤ في الاستثمار، وتراجع في حركة السوق، مما انعكس مباشرةً على قطاع التأمين الذي يعتمد بطبيعته على النشاط الاقتصادي والاستثماري.
جائحة كورونا، وتحدٍّ عالمي غير مسبوق، فرض على الشركة التعامل مع مخاطر صحية وتشغيلية وتنظيمية في وقتٍ واحد، مع غياب سوابق أو أدلة إرشادية.
إحالة ثلاث مواليد إلى التقاعد قسرًا دفعة واحدة، وتُعدّ الأزمة الأهم التي واجهت الشركة، واحدة من أخطر الضربات التنظيمية والإدارية التي تعرضت لها منذ تأسيسها، إذ تسببت في فقدان كوادر أساسية، وإفراغ الشركة من قيادات وخبرات.
كان القرار مرهقًا، وكانت تبعاته ثقيلة جدًا على استقرار الشركة، إذ لم يكن أمامنا خيار سوى تسوية معاملات وإجراءات هؤلاء الموظفين كاملة، وضمان حقوقهم وفق إطار قانوني مهني واضح، وإعادة توزيع المسؤوليات على الخطين الثاني والثالث من موظفي الشركة، دون أن تنهار حلقات العمل، لسدّ الفجوات في مواقع الخبرة المفقودة، ومنع توقف أو تعطل أي نشاط داخل الشركة، رغم النزيف البشري المستمر.
كان من أكثر التحديات حساسية، ليس لأن الشركة فقدت كوادرها فحسب، بل لأن إعادة إنتاج منظومة الخبرة تحتاج سنوات، بينما كان علينا إنجازها خلال أشهر قليلة.
ورغم أنني كنتُ قادمةً من محافظة أخرى، إلا أن مسؤولية المرحلة لم تترك مجالًا لأي اعتبار آخر. لم يكن المنصب جائزة، ولم أتلقَّ المنصب في وقت ازدهار، بل في وقت كانت فيه الشركة بحاجة لمن يحملها، لا لمن يتكئ عليها. إذن، كانت مهمة إنقاذية، وكان هذا درسًا عميقًا لي في القيادة والصبر، والقدرة على اتخاذ القرار تحت ضغط الحدث.

وقد كان هذا الدرس الثاني في المسيرة:

"القائد الحقيقي هو من يُمسك بالمؤسسة أو الشركة حين تتخلخل أركانها."

الحياد تحت ضغط الازدواجية

ليست كل التحديات الإدارية ناتجة عن ضعف في الأداء أو قصور في الكفاءة، فبعضها يولد من القرار ذاته، حين يضع المسؤول في موقعٍ لا يسمح له بأن يكون حياديًا مهما بلغت نزاهته. من هذه التحديات ما عشته شخصيًا عندما كُلّفتُ بأعمال رئيس ديوان التأمين، وفي الوقت نفسه كنتُ أؤدي مهامًا في إدارة شركة التأمين الوطنية، لأجد نفسي أمام حالة نادرة وخطيرة: أن أكون رقيبًا بصلاحيات ضيقة، وخاضعًا للرقابة في آنٍ واحد.

في تلك المرحلة، لم يكن الجمع بين الموقعين خيارًا شخصيًا، بل واقعًا إداريًا مفروضًا. ومع ذلك، سعيتُ جاهدًة إلى تحييد نفسي عن أي موضع قد يُفهم منه تدخل أو تأثير. كنتُ أوفّق بين الدورين بحذرٍ شديد، مدركةً حساسية الجمع بين الرقابة والإدارة. فأسندتُ مهام الرقابة على شركة التأمين الوطنية إلى موظفي الديوان المختصين، وتركتُ لهم القرار دون أي توجيه أو تدخل مني.

حرصتُ على أن تبقى القرارات الرقابية نابعةً من القنوات المؤسسية الطبيعية، وأن تُمارَس الرقابة وفق القانون والتعليمات النافذة، لا وفق موقعٍ شخصي أو صفة مزدوجة. كان همّي الأساس أن أحافظ على حيادية الديوان، وأن أمنع أي شبهة تعارض مصالح، حتى وإن كان وجودي في الموقعين قد يثير تساؤلات مشروعة.

لم تكن الحيادية شعارًا، بل ممارسة يومية؛ في الامتناع عن التأثير، وفي الفصل العملي بين المهمتين، وفي تحميل المؤسسة مسؤوليتها كاملة بعيدًا عن الأشخاص. وتأكد لي من هذه التجربة أن:

"الحياد الحقيقي لا يُقاس بالمواقع، بل بالسلوك، القدرة على حماية القرار العام من الذات قبل حماية الذات من القرار."

- **ديوان التأمين... مؤسسة غائبة ومُغيَّبة**

المحطة ما قبل التقاعد، والتكليف رسميًا كرئيس للديوان فقط، كان التحدي هذه المرة مختلفًا؛ فهو ليس أزمة حرب، ولا احتجاجات، ولا جائحة، بل أزمة هوية مؤسسية وواقع لا يليق بدائرة رقابية. وما زاد صعوبة المشهد هو المقرّ نفسه؛ مكان يُرهق النفس ولا يليق بدائرة رسمية تتولى أعمال الرقابة على قطاع يُعدّ من أوجه الاقتصاد الوطني. بناية متقادمة ومتهالكة، ومرافق محدودة، وكادر وظيفي لا يمتلك من خبرة التأمين إلا النزر القليل، وإمكانات لا تتناسب مع حجم المسؤولية. كلها عوامل تعكس فجوةً بين الأهمية الاقتصادية لنشاط الديوان وبين الإمكانيات المادية المتاحة له، إلا إذا أُريد أن تُقزَّم صناعة التأمين في العراق.

لم أكن أعلم أن رئاستي لديوان التأمين ستفتح أمامي بابًا واسعًا من التساؤلات لفهم عالمٍ لا نراه كما هو، بل كما نُضطر للتعامل معه حين تمسّنا الحاجة. فالوقائع كشفت لي أن الخلل الأكبر ليس داخل الديوان، بل خارجه. أدركتُ حجم الفجوة بين ما يجب أن يكون عليه الديوان كجهة رقابية سيادية، وبين ما هو عليه فعليًا؛ مؤسسة يُفترض أن تكون قلب التنظيم التأميني، وحصنًا يحاول أن يُعيد التوازن في سوقٍ قد تميل فيه الكفة إذا غاب الرقيب أو تراخى.

وكان التحدي الحقيقي: كيف يمكن للديوان أن يفرض رقابته على شركات لا تكترث بالأنظمة إلا حين تُجبر على ذلك؟

والإجابة ليست بسيطة، لكنها ممكنة إذا توفرت أدوات الرقابة الفعّالة، ومنها تفعيل التفتيش الميداني والرقابي المستمر، بحيث لا تُترك الشركات تعمل وفق ما يناسبها، بل وفق القانون، وما يناسب حقوق الناس ويحميهم. مع فرض عقوبات واضحة وقابلة للتنفيذ، فالشركة التي لا تلتزم لا يجب أن تفلت من المسؤولية، لأن إهمالها يضرّ بحياة الناس ومصالحهم. وذلك لتعزيز دور الديوان كجهة محايدة تقف بين المواطن والشركات لتنظيم العلاقة، لا لإرضاء طرفٍ على حساب آخر.

تحدٍ

أدركتُ أن التحدي كبير، وأن الإصلاح ليس قرارًا يُتخذ، بل مسارًا طويلًا. ومع ذلك، فإن وجود جهة رقابية واعية وقادرة وسط هذا كله يُبقي الأمل موجودًا بأن يصبح كل إجراء أكثر شفافية، وكل شركة أكثر التزامًا، في ظل الديوان كهيئة يُفترض أن تكون السلطة الرقابية العليا لقطاع التأمين.

إذ كان الديوان يعاني من تراجع كبير في الاهتمام الحكومي، وغياب الدعم المؤسسي، ومحدودية الموارد البشرية المتخصصة، وضعف الأدوات الرقابية والتشريعية، وكلها نظرة تُقلّل من أهميته ودوره السيادي. ولعلّ أحد أكثر الجوانب تحديًا أن الديوان أصبح محطة لاستقبال الكوادر المُبعَدة من تشكيلات وزارة المالية وغيرها من مؤسسات الدولة، لا وفق الكفاءة الوظيفية، بل وفق ترتيبات إدارية لا تعكس احترافية في اختيار العاملين لقطاعٍ حساس.

وبدل أن يكون الديوان مركزًا للخبرات التأمينية المتقدمة، وجد نفسه يتحول تدريجيًا إلى محطة تُرحَّل إليها كوادر من تشكيلات أخرى لأسباب غير مبررة. خلال السنوات الثلاث الماضية، كان الموظفون المُبعَدون من دوائرهم يتقاطرون إلى الديوان... لماذا؟ وجدتُ لكلٍّ منهم حكاية واعتبارًا، وكنتُ أراقب هذا التقاطع اليومي بين الحاجة والواجب بصمتٍ ثقيل.

استمر المشهد، بتفاصيله الصغيرة وضغوطه الكبيرة، حتى آخر أيام إحالتي على التقاعد، وكأن الزمن أراد أن يسلّمني ختام الرحلة دفعةً واحدة. ولأنني كنت أؤمن بالدور، استوعبنا الجميع، لكن هذا الواقع كان من أبرز أسباب إبطاء عجلة التطوير.

ورغم تعاملي بأسلوب الدبلوماسية الواجبة في الحديث، فإن أي مؤسسة تنظيمية تُهمَّش بهذا الشكل لا يمكن أن تحقق ما يُنتظر منها مهما بلغت كفاءة موظفيها، الأمر الذي أثّر على جودة الأداء. ورغم هذا الواقع المؤلم، بذلتُ جهدًا لتعزيز القدرات، وبناء خبرات داخلية، وصناعة كادر مؤمن بمسؤوليته، حتى وإن كانت المعرفة التأمينية الممنوحة لهم محدودة عند البداية، لكادرٍ لم يُمنح المعرفة التأمينية اللازمة لممارسة مهامه.

التأمين... صناعة قُزِّمت واقعًا، حقيقة مؤلمة لكنها تبقى ضرورة حتمية لا غنى عنها.

التأمين في العراق لم يُعامَل بوصفه قطاعًا استراتيجيًا، على الرغم من أن التأمين عالميًا هو حائط الصد الأول لإدارة المخاطر، رافعة للاقتصاد والاستثمار، وشريك في تمويل المشاريع والبنى التحتية، وعنصر أساسي في الاستقرار الاجتماعي. إلا أن التعامل معه في بلادنا بقي تعاملًا ثانويًا، يضعف قدرته على النمو، ويحدّ من مساهمته في الاقتصاد الوطني، ويضعه في موقع أقل بكثير من إمكاناته الحقيقية.

وفي الختام... أقولها بهدوء، لكن بوضوح:

بالرغم من أن الديوان همِش، وصناعة التأمين تقُزِّم، والدعم ضعيف ان لم يكن غائباً، مع ذلك أثبتنا أننا نستطيع أن ننجز، وأن نعيد البناء، وأن نُصلح، وأن نفتح أبوابًا كثيرة لم تكن لتُفتح لولا الجهد المستمر.

أغادر اليوم منصبي وأنا على يقين بأن ما قدّمته هو واجب لا منّة فيه، وأن المسيرة لم تكن فردية أبدًا؛ فقد كان وراء كل خطوة فرق عمل مخلصة من موظفي الديوان، وعقول مهنية آمنت بأن قطاع التأمين يمكن أن يكون أداة اقتصادية حقيقية حين يُمنح فرصته الحقيقية. إنجازات تحققت بالجهد المضني وبإرادة العاملين... لا بالدعم المؤسسي.

قد أبتعد عن موقع المسؤولية الرسمي، لكنني لا أغادر الإيمان بهذا القطاع، ولا أتوقف عن دعم طموحاته، والتحدث بصوتٍ عالٍ عن أهمية دوره في حماية الاقتصاد والمجتمع. التقاعد ليس نهاية الحضور، بل بداية دورٍ مختلف... دور الخبرة والمشورة والشهادة للتاريخ.

غادرت موقعي رافعة الرأس، فخورة بما تحقق رغم الظروف والتحديات وواثقة بأن الطريق الذي بدأ وسط الأزمات سيزهر عندما تأتي العدالة في التمكين.

أسأل الله أن أكون ممن خلّفوا أثرًا لا يزول فالمنصب لا يهب المعرفة، بل يكشف حقيقتها. وما يُهمَل اليوم، يُسأل عنه غدًا فالكرسي عابر، أمّا الأثر فباقٍ.

من أحسن صنيعه خُلِّد ذكره ومن أساء انكشف أمره؛ فالتاريخ لا يُجامل الجهل مهما طال به الزمن. ولمن يحمل الراية بعدي أقول:

إن ما بُني بإصرار سيعيش... وإن ما صُمّم بصدق سيستمر.

هذه شهادتي... مسيرة لم أسمح للأزمات أن تُقزِّمها، ولن أسمح أن يُغيَّب أثرها.

عن الكاتب: إسراء صالح داؤد. خبير في شؤون التأمين

.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600